



Office of the Director-General

S/16/97

17 October 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

بيان من

خوسيه موريسيو بستاني

المدير العام للمنظمة

أمام اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي،

في عام ١٨٩٩، أعلنت ٢٦ دولة شاركت في مؤتمر لاهاي الأول للسلام حظر استعمال الغاز السام، وكان هذا الإعلان بمثابة ولادة حلم بعالم تحظر فيه هذه الأسلحة إلى الأبد. وفي ٢٩ نيسان/أبريل من هذه السنة، وبعد مرور زهاء مائة عام، أصبح هذا الحلم حقيقة بعد بدء نفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولذا فإنه لمن دواعي الفخر والشرف لي بأن أخاطبكم اليوم بصفتي أول مدير عام للهيئة التنفيذية لهذه الاتفاقية، وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأبلغكم بالانطلاقة الناجحة للمهمة الجسيمة الهادفة إلى إزالة الأسلحة الكيميائية.

فلماذا تحمل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في طياتها بشير الخير هذا في حين لم تتكامل جهود سبقتها بالنجاح؟ وتكمن الإجابة في مميزاتها الفريدة. فهي أول اتفاقية متعددة الأطراف، شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق من تطبيقها في آن واحد. فهي شاملة لأنها تهدف إلى تدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في إطار زمني محدد مسبقاً. وهي غير تمييزية لأن كافة الدول الأطراف في هذه الاتفاقية من دون استثناء تتخلى عن حقها في القيام بأي أنشطة تتصل بالأسلحة الكيميائية. والاتفاقية قابلة للتحقق من تطبيقها لأنها تتيح القيام بعمليات تفتيش موقعي بما فيها عمليات التفتيش بالتحدي خلال فترات إشعار قصيرة لإيضاح أي مسألة تتعلق بإمكانية عدم الامتثال وحلها.

ومن المسلم به إذن أن الاتفاقية قد أرست أسسا جديدة في تاريخ نزع السلاح وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وبعد مفاوضات دامت أكثر من ٢٠ عاما، اعتمد مؤتمر نزع السلاح بجنيف نص الاتفاقية في مرحلة اتسمت بالأمل والتفاؤل. فالحرب الباردة كانت قد انتهت وسقطت الحواجز الحقيقية منها والخيالية فاتحة الطريق لهذا النوع بالذات من الاتفاقيات - التي جرى التفاوض بشأنها على أساس متعدد الأطراف، على عكس الاتفاقات الثنائية التي اعتاد العالم عليها سابقا.

وهذا ما يفسر جزئيا عدد الأعضاء الهائل في هذا الصك الحديث العهد المتعدد الأطراف: فقد كانت ٨٧ دولة أطرافا في الاتفاقية عند بدء نفاذها. أما اليوم، فقد صادقت أو انضمت إليها ١٠٠ دولة، ووقعتها ٦٧ دولة أخرى. وتحتل بذلك، من حيث العضوية، المرتبة الثانية بعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ينبغي التذكير بأنه لم تصادق عليها عند بدء نفاذها إلا ٤٧ دولة.

ولا تعتبر هذه الاتفاقية دليلا على بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية فحسب، بل هي أيضا جزء هام من الإنجازات المحققة في مجال نزع السلاح التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة. وسيكون نجاح تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصرا أساسيا في مواصلة استحداث وتعزيز نظام دولي جديد أوسع يحول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل ويضمن الثقة بشأن إزالتها. وتواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحديات لا سابق لها وهي تعمل على تنفيذ الاتفاقية. ولا توجد لدى أي وكالة دولية أخرى من هذا النوع مثل الولاية الواسعة التي أوكلت إليها. وإنني لسعيد لتواجدي بينكم اليوم والقول، ولو كان ذلك سابقا لأوانه، بأن العمل يسير طبقا لما هو خطط، وبأن الغد مشرق بالأمل.

ويعتبر النظام الفريد الذي أوجدته الاتفاقية للتحقق من الامتثال لأحكامها صلب هذه الاتفاقية. وسيعتمد نجاح الاتفاقية بشكل أساسي على نجاح نظام التحقق. ويسعدني أن أخبركم بأنه جرى تسجيل تقدم ملموس في العمليات خلال الشهور الستة الأولى. وأثناء المرحلة التحضيرية، جرى الافتراض لأغراض الميزانية والتخطيط بأن ثلاث دول فقط، هي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ودولة أخرى غير مسماة، ستعلن عن حيازتها للأسلحة الكيميائية. غير أن سبع دول في الواقع أعلنت فعلا عن حيازة أسلحة كيميائية أو قدرتها على إنتاجها. ولا تشمل هذه القائمة الاتحاد الروسي الذي أعلن عن حيازته أسلحة كيميائية والذي لم يصدق بعد على الاتفاقية. وهكذا بدأت تظهر صورة واضحة لكمية أنشطة الأسلحة الكيميائية ومواقعها في الماضي والحاضر في العالم، وهو ما يعتبر خطوة حاسمة في عملية إزالة هذه الفئة من السلاح في نهاية المطاف.

وما زالت الأمانة تتلقى دفقا مطردا من المعلومات من الدول الأطراف. وتلقت حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر إعلانات أولية من ٦٣ دولة طرف. إضافة إلى ذلك، تلقت أيضا الإخطارات اللازمة كالإخطارات المتعلقة بالهيئات الوطنية التابعة للدول، ونقاط الدخول لعمليات التفيتش، وأرقام الإجازات الدبلوماسية الدائمة. كما يتم الإعلان إلى المنظمة عن النقل المزمع لبعض المواد الكيميائية السامة جدا والتي تُنتج

بكميات ضئيلة لأغراض الحماية أو الأغراض الطبية أو الصيدلانية أو للأغراض السلمية الأخرى (تعرف باسم "مواد الجدول ١ الكيميائية") لكي تتم مراقبة هذه المواد.

وأحرز أيضا تقدم ملموس فيما يخص الجزء الثاني من نظام التحقق للاتفاقية ألا وهو عمليات التفتيش الموقعي. وقد أُطلقت أول عملية تفتيش قامت بها المنظمة على الإطلاق في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وذلك بعد مرور ما يزيد قليلا على الشهر من بدء نفاذ الاتفاقية. وتمت هذه العملية في الولايات المتحدة الأمريكية على مرفق كان يقوم بتدمير مخزوناته من الأسلحة الكيميائية في الوقت الذي دخلت فيه الاتفاقية حيز النفاذ. وفي المجموع، جرت ٨٠ عملية تفتيش أولية وزيارة في أراضي ١٧ دولة. وشملت المرافق ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية والمرافق المنتجة لمواد الجدول ١ الكيميائية. وتقضي الاتفاقية بأن تُستكمل عمليات التفتيش الأولية على مرافق من هذا النوع في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ الاتفاقية؛ وهو طلب مرهق غير أننا نهدف إلى تحقيقه. إضافة إلى ذلك، يجري الرصد الدائم لعمليات تدمير الأسلحة الكيميائية في ثلاثة مرافق لتدمير هذه الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية. وستُكمل أكثر من ١٠٠ عملية تفتيش قبل نهاية هذه السنة.

وتعمل المنظمة بكل ما في وسعها لمساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وتُعتبر متطلبات الإعلان مثلا بالنسبة للدول الأطراف بالغة التعقيد، وقد واجهت بعض الدول صعوبات في جميع المعلومات اللازمة. ومع ذلك، وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها الدول الأطراف والأمانة فقد تمت المحافظة على الزخم وما زال الوضع آخذا في التحسن فيما يتعلق بالامتثال الوطني لكافة أحكام الاتفاقية.

وإذا كان نظام التحقق يشكل صلب عمل المنظمة، فإن هناك مهمات هامة أخرى ينبغي القيام بها ومن أهمها تنفيذ المادة التاسعة من الاتفاقية (التنمية الاقتصادية والتكنولوجية). وتعكس هذه المادة العلاقة الوطيدة بين التزامات نزع السلاح وعدم انتشاره من جهة، والتجارة الحرة والتعاون للأغراض السلمية من جهة أخرى. ولهذا ينبغي الحفاظ على توازن حساس أثناء تنفيذ الاتفاقية. وإضافة إلى توفير الدورات التدريبية لموظفي الهيئات الوطنية بغية تمكينهم من تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني بشكل صحيح وفعال، فإن الأمانة تعد عددا من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تعزيز التعاون التقني بين الدول الأطراف.

ولا يعني هذا أننا لا نواجه أية تحديات. ومن أهم هذه التحديات الحاجة إلى استحداث ثقافة شفافية إزاء عمل المنظمة. وصحيح أن الاتفاقية نفسها تنص على حماية المعلومات السرية، وصحيح أن هذه الضمانة هي التي أتاحت قبول نظام تحقق تدخل من هذا النوع في البداية. غير أن حماية المعلومات السرية في مجال الصناعة الكيميائية ينبغي أن تقابل بشكل متوازن بالحاجة إلى الانفتاح والشفافية قدر الإمكان فيما يخص الأنشطة في المجال العسكري. لهذا دعوت كافة الدول الأطراف إلى العمل على

تجاوز تردها التقليدي للانفتاح ليس إزاء المنظمة، بل أيضا إزاء العالم الخارجي فيما يخص المسائل المتصلة بالأسلحة الكيميائية. ولكي تتحلّى بالمصادقية اللازمة كهيئة قادرة على مراقبة إزالة الأسلحة الكيميائية، ينبغي أن يكون في وسعنا توفير المعلومات عن أنشطة المنظمة وتحقيق تقدم ملموس في تحديد وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية وبرامجها. وتتمثل ولايتنا في حماية المعلومات السرية وليس في إدامة السرية. ومن بين أهدافي بصفتي مديرا عاما للمنظمة التغلب على هذه الصعوبات. وهناك بعض المؤشرات التي تبشر بذلك. فعلى سبيل المثال، قامت الهند بالإعلان علنا عن أنشطتها المتصلة بالأسلحة الكيميائية أثناء تقديمها إعلاناتها إلى المنظمة. وقامت ٤٥ دولة طرف من أصل ٤٩ بتقديم إعلاناتها الأولية حتى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، ووافقت على أن يتم نشر معلومات عامة بخصوص هذه الإعلانات. وقيام بعض هذه الدول باتخاذ هذه القرارات الشجاعة، بالرغم من التهديدات الخطيرة التي تتوخاها على أمنها في مناطقها، ليعكس رؤيتها البعيدة المدى والمستحقة للثناء بأن إعطاء القدوة والعمل الجماعي الحق هما الكفيلان بأن يساعدا الاتفاقية على تحقيق أهدافها المنشودة في إضفاء الطابع العالمي التام عليها. ونعتقد بأن هذه التدابير تستحق الثناء وتسهم في بيان أن الاتفاقية تطبق بشكل ناجح.

ويُعتبر إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية أهم التحديات الأخرى التي تواجهنا. والتكهنات جيدة، فأربعة أعضاء من أصل الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هم دول أطراف. كما انضمت إلى الاتفاقية الأغلبية الساحقة من الصناعة الكيميائية العالمية. وما يؤسف له هو أن بعض الدول الهامة لم تنضم بعد، ومن أولى أولوياتي في هذا الصدد هي أن أسهل تصديق الاتحاد الروسي على الاتفاقية. وبعد انضمام الاتحاد الروسي الذي بحوزته ٤٠٠٠٠٠ طن من عوامل الأسلحة الكيميائية أمرا أساسيا حتى تتمكن الاتفاقية من تحقيق هدفها الرامي إلى إزالة الأسلحة الكيميائية بشكل شامل. كما يُعتبر انضمام الاتحاد الروسي إلى هذا النظام أمرا هاما للدور الذي يضطلع به في ميدان الأمن العالمي الشامل و لأنه واحدا من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. وقد عرضت بعض الدول، كل حسب مستوى مساهمته، المساعدة في عملية التدمير بعد أن تلتحق روسيا بالقافلة. ويُعتبر هذا تقدما ملموسا. وقد وُضعت مسألة المصادقة في جدول أعمال مجلس الدوما للفترة بين ٨ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد قمت برفقة بعض كبار المسؤولين بزيارة لموسكو في الشهر الماضي لمناقشة المسألة مع السلطات الروسية. ويسعدني أن أخبركم بأن هناك رغبة واضحة من جانب الاتحاد الروسي للانضمام إلى الاتفاقية. ونظرا للاستعداد الذي أبدته دول أخرى لمساعدة روسيا ماليا، والرغبة السياسية التي أبدتها السلطات الروسية للانضمام إلى الاتفاقية، فإنني متفائل بأن يتم التوصل إلى تصويت إيجابي وأن يصبح الاتحاد الروسي عضوا في المنظمة بحلول الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف.

وينبغي استكمال جهود المنظمة في هذا الصدد بتدابير الدول الأطراف الفردية والجماعية. فمن بين الدول الموقعة السبع والستين، سيكون لتصديق الاتحاد الروسي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أثر بالغ على الآفاق المستقبلية لنجاح الاتفاقية. وتعتبر روسيا حاليا أكبر دولة مالكة معلنة عن الأسلحة الكيميائية في العالم، وتتوفر لديها إحدى كبريات الصناعات الكيميائية. وهي عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أنها عضو في مجموعة الثمانية. وإني لعلني يقين بأن تصديق الاتحاد الروسي على الاتفاقية سيفتح المجال أمام تصديق عدد آخر من الدول، بما فيها بعض الدول المجاورة لروسيا التي مازالت تنتظر بشكل واضح إشارة سياسية من موسكو. وإذا كانت أول زيارة رسمية أقوم بها بصفتي مديرا عاما للاتحاد الروسي، بصفته دولة موقعة وليس دولة عضوا في المنظمة، فإن ذلك يعكس الأولوية القصوى التي يكتسيها في نظري تصديق روسيا المبكر على الاتفاقية.

وبما أن البرلمان الروسي بصدد إنهاء مناقشاته حول التصديق على الاتفاقية، ستبدي الأيام القليلة المقبلة ما إذا كانت روسيا تنوي مواصلة الاضطلاع بدورها الرائد في مجال الأمن الدولي وقضايا نزع الأسلحة، أم ستختار ما اعتبره مسار العزلة الخطير. إني لأعتقد اعتقادا راسخا بأن الشعب الروسي سيختار الطريق الصحيح بواسطة ممثليه في البرلمان، وأن الاتفاقية سيجري التصديق عليها الآن. وهذا هو المخرج الوحيد الذي يتمشى مع الحاجة الملحة إلى اشتراك روسيا، سياسيا واقتصاديا على السواء، مع بقية العالم، لا الابتعاد عنه.

ولا يوجد أي أساس على الإطلاق للتشكيك في دعم روسيا للاتفاقية وفي اعتقادها بأن الاتفاقية ستكون وسيلة لتعزيز الأمن الوطني الروسي. بالفعل، لم تكن الاتفاقية لتوقع عام ١٩٩٣ لولا المشاركة الروسية الحاسمة وأصبحت الأسلحة الكيميائية مستثناة من النظام العسكري الروسي. وأكد الزعماء الروس في فرص عديدة، من ضمنهم الرئيس يلتسين، التزامهم القوي بالاتفاقية كما أدلى البرلمان الروسي في فرص عديدة، كان آخرها في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بتصريحات هامة تدعم الاتفاقية. وصرح مجلس الدوما، بشكل خاص بأنه "يعترف بالأهمية الدولية البالغة لتصديق روسيا على الاتفاقية"، و"الحاجة إلى الاستثناء الشامل لإمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية"، و"أنه ينوي المساهمة في تنفيذ أهداف الاتفاقية". وستعكس نتيجة هذا النقاش حول التصديق في موسكو والتي تنتظر بفارغ الصبر في جميع أنحاء العالم، صحة هذه التصريحات.

وقد أعرب مجلس الدوما الروسي عن أربع نقاط قلق أساسية توجد قيد الدرس أثناء النقاش حول التصديق. وقد لُخصت هذه النقاط في الخطاب الذي ألقته روسيا أمام مؤتمر الدول الأطراف في المنظمة في دورته الأولى في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد بعثت مؤخرا إلى زعماء البرلمان الروسي برسالة لشرح وجهات نظري بشأن كل موضوع من هذه المواضيع الأربعة المثيرة للقلق والمدرجة في

تلك الوثيقة الهامة. وأعتقد بأن هذه ستساعد أعضاء البرلمان الروسي على القيام بالاختيار الصحيح بالتصديق على الاتفاقية.

وأولى هذه القضايا وأهمها مسألة تمويل تدمير الأسلحة الكيميائية والاحتمال المتصل بذلك من أن روسيا لن تكون قادرة على الانتهاء من تدمير أسلحتها الكيميائية في الموعد المحدد لذلك.

وتعي الدول الأطراف في المنظمة حظر الأسلحة تمام الوعي ضرورة تقديم المساعدة الدولية لتدمير الأسلحة الكيميائية الروسية. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية عديدة عن عروضها للمساعدة. وأعتقد على افتراض أن روسيا ستصدق على الاتفاقية بأن حجم المساعدة الدولية سيزداد وفقا للالتزامات المتخذة قلما تشرع روسيا في تطبيق برنامج تدمير أسلحتها الكيميائية. ويقول بعض المنتقدين بأن المساعدة الدولية المتوفرة حتى الآن غير كافية. في حين يرى البعض الآخر بأنها بذرة توفر انطلاقة أولى نحو مشروع التدمير.

وأعتقد أن من السابق لأوانه القول الآن ما إذا ستكون روسيا قادرة أم لا على استكمال تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية في الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية. ولما كان من الصعب التنبؤ بالمستقبل بشكل يقين، فإن روسيا، إن هي قامت بتنفيذ التزاماتها كما حددت في الاتفاقية بحسن نية ولم تتمكن من إنهاء تدمير مخزونها نظرا لأسباب خارج عن إرادتها، فإن ظروفها قاهرة من هذا النوع ستأخذها الدول الأطراف الأخرى بطبيعة الحال في الاعتبار. وسأعارض روح نص الاتفاقية وفي هذه الحالة بالخصوص حرفيتها فيما يتعلق بمعاينة دولة طرف مستعدة للامتثال للالتزاماتها بموجب الاتفاقية ولكنها غير قادرة على ذلك لأسباب خاصة وموضوعية.

ونظرا لما ذكر، على المستوى القانوني، لا يرتبط القلق من تكاليف التدمير مباشرة بقرار ما إذا كان ينبغي على روسيا التصديق أم لا على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فقد تعهدت روسيا بتدمير أسلحتها الكيميائية كيفما كان الحال. وقد اعتمد البرلمان مؤخرا القانون الاتحادي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية، ووقع الرئيس مرسوما للشروع في تنفيذ البرنامج الاتحادي لتدمير الأسلحة الكيميائية. لهذا، يُعتبر تدمير الأسلحة الكيميائية في روسيا واقعا محليا. وإن اختارت روسيا أن تدمر مخزونها من الأسلحة الكيميائية كعضو في المنظمة، فإنها لا محالة ستستفيد من الدعم والمساعدة الدوليين على نطاق أوسع، ولكن قد تحرم منهما إن هي قررت عدم الانضمام إلى الاتفاقية. وفي هذه الحالة الأخيرة، وبامتثال روسيا لقراراتها الداخلية، ستكون مجبرة على تدمير أسلحتها الكيميائية بنفسها، ومن المرجح أن تتعرض أيضا لعقوبات اقتصادية بموجب الاتفاقية. ويتمثل الأثر الفعلي الوحيد لقرار تصديق روسيا على الاتفاقية على الميزانية في تكاليف مساهمتها في المنظمة. وستكون هذه التكاليف متواضعة خاصة بالنظر إلى امتيازات العضوية بما فيها التجارة في المواد الكيميائية.

ويتعلق القلق الثاني المذكور في خطاب مجلس الدوما بعبء تكاليف التحقق من مرافق الأسلحة الكيميائية الروسية التي ينبغي على روسيا تحملها وفقا للمادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية. وسيُتخذ القرار النهائي بشأن فئات التكاليف التي ينبغي على الدولة الطرف موضع التفتيش ردها إلى المنظمة أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف المزمع عقده في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر. وإذا أصبحت روسيا دولة عضوا في المنظمة في هذه الأثناء، فإنها ستكون قادرة على المشاركة مشاركة كاملة في أخذ هذا القرار الهام.

وقد جرى تفويض الأمانة، بطبيعة الحال، بتطبيق نظام التحقق للاتفاقية بشكل متوازن في كافة الدول الأعضاء. ولا يمكن أن يكون هناك تمييز ولن يكون هناك أي تمييز ضد أي بلد بهذا الصدد. كما لا يمكن بصورة خاصة أن تحابي أية تدابير دولة ضد دولة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم المنظمة بمهامها أثناء مهمة التحقق بأنجع التكاليف قدر الإمكان، مما يتماشى ومقتضيات الاتفاقية. وإذا ما جرى إدخال هذه الخطط الناجمة عن التكاليف وخاصة عمليات التفتيش المتتالية، فإن المبلغ الذي سيكون على روسيا رده إلى المنظمة عن التحقق من مرافق أسلحتها الكيميائية عام ١٩٩٨ سيكون مبلغا بسيطا جدا، ومن المحتمل ألا يتجاوز ٣ إلى ٤ ملايين دولار، شريطة أن تكون المعلومات التي توجد بحوزة الأمانة صحيحة فيما يتعلق بعدد المرافق الروسية ذات الصلة وألا يتغير البرنامج الزمني لعملية التدمير. واستنادا إلى نتيجة القرارات التي ستُتخذ في المستقبل القريب الذي نتمنى بأن تشارك فيها روسيا، فإن هذا المبلغ يمكن أن ينخفض أكثر من ذلك. أما فيما يخص مساهمة روسيا في ميزانية المنظمة العادية لعام ١٩٩٨، فإن هذه المساهمة لن تتجاوز ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وفي المجموع، نتكلم عن مساهمة إجمالية سنوية تقل عن ١٠ ملايين دولار.

أما نقطة القلق الثالثة فتتعلق بمستلزمات تحويل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الروسية القديمة. وقد أخبرت زعماء البرلمان الروسي بأنني أعتقد بأن هذه المشكلة قد تم الإفراط في تفخيمها. إذ يبدو أنه لا توجد لدى روسيا سوى خمسة مرافق قديمة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فإن هذه المسألة تستحق البحث كما ينبغي.

وبما أن الاتفاقية تتيح تحويل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية القديمة، فهذا يعني بأن هذا التحويل يُنظر إليه كوسيلة للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية وليس لتفاديها. ولهذا الغرض فإن الاتفاقية لا تستوجب تدمير المباني والمعدات المعتادة في مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية القديمة. ولا يجري إلا تدمير المباني وأصناف المعدات التي تميز مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية والتي تختلف عن المعايير الصناعية الكيميائية السائدة. أما فيما يخص تواتر عمليات التفتيش المتتالية للمرافق المحولة، فإن هذا الأمر سيحدد فقط حسب درجة الخطر الذي يمثله المرفق المحول على أغراض الاتفاقية. ولن

تستطيع الأمانة إساءة استعمال حق إعادة تفتيش هذه المرافق كما لن تقوم بذلك لأن الاتفاقية توفر وسائل ناجعة للحيلولة دون هذه الإساءة.

وقد وافق المجلس التنفيذي على طلب تحويل قدمته دولة طرف حاليا، وسيتمخذه المؤتمر في دورته في كانون الأول/ديسمبر قرارا بهذا الشأن وفقا للاتفاقية. وبهذه الموافقة، فإن المجلس التنفيذي يأخذ في الحسبان الحاجة الاقتصادية إلى تحويل هذا المرفق، والحفاظ على المباني المعتادة التي كانت تحتضن في السابق مصنعا لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يساعد المنطق الذي ستنده إليه هذا القرار الذي من جانب المجلس على تبييد مخاوف روسيا بشأن التحويل وأن يكون بمثابة إشارة اطمئنان هامة إلى روسيا.

وأخيرا فإن روسيا التي تعتبر أكبر مالكة معلنة للأسلحة الكيميائية وبدا يتوفر لديه صناعة كيميائية هامة لتستحق مكانة بارزة في المنظمة. ولي اليقين بأن التصديق في الوقت المناسب على الاتفاقية، سيوفر لروسيا فرصا كبيرة لاحتلال المكانة التي تستحق في المنظمة. والوقت المناسب يعني الآن وفورا وإلا تعذر توظيف المفتشين الروس كما لن يتمكن المواطنون الروس من المنافسة لشغل الوظائف الشاغرة حاليا في الأمانة. وأخيرا وليس آخرا، فإن روسيا لن يكون لها مكان في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة. وعلى عكس ذلك، ستكون مرغمة على الاعتماد على الترتيبات الثنائية في ظل ظروف قد لا تتيح الامتيازات نفسها التي توفرها الاتفاقية. لكي تتمكن من طمأنة المجتمع الدولي بأن القانون الداخلي الروسي الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية يتم تطبيقه فعلا. ولن تتمكن روسيا من الاستفادة من مزايا النظام العالمي الذي يؤمن التعامل مع كل دولة من الدول الأعضاء على قدم المساواة. ولا أرى لماذا ترغب الحكومة الروسية ومجلس الدوما في اختيار هذا البديل ليس حتى لأسباب مالية في حين أن الحلّ البديهي المقترح عليهما من قبل المجتمع الدولي والمنظمة نفسها هو التصديق الفوري. وسيؤمن هذا الإجراء لروسيا مواصلة القيام بدور بارز في الشؤون العالمية. وأناشد الذين يمثلون الاتحاد الروسي أن ينقلوا هذه الرسالة الخالصة إلى موسكو الآن، اليوم، وفورا قبل أن تبقى منظمتي بدون حلّ بديل سوى التخلي عن مسألة المشاركة الروسية في هذه القضية النبيلة. كما أناشد كل الدول في المنظمة وخاصة ذات الأدوار الرئيسية بمساعدة مجلس الدوما على فهم الثمار التي قد يجنيها سياسيا وماليا بالتعجيل في عملية التصديق. كما أدعوها أيضا إلى الإعراب عن استعدادها للمساعدة على التخفيف من العبء الذي ورثته الإدارة الروسية الحالية وعواقبه المالية وذلك بالمساعدة على تأمين النجاح لالتزامنا بعالم خال من الأسلحة الكيميائية والذي هو حجر الأساس الذي شيدت عليه منظمنا الفتية. والدول الأعضاء، وهي تقوم بذلك، لتعرب عن التزامها الفعلي بأول معاهدة لنزع الأسلحة تنسم فعلا بتعدد أطرافها.



ولذلك يُعتبر التوقيت أمرا حاسما. فوفقا لأحكام الاتفاقية، فإن روسيا ستصبح عضوا في المنظمة بعد مرور ثلاثين يوما على إيداع صك تصديقها على الاتفاقية في نيويورك لدى الأمين العام للأمم المتحدة. لهذا، ومن أجل تأمين مشاركة روسيا في دورة المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر وحقها في التصويت على كل القضايا أثناء هذه الدورة، ينبغي إيداع صك تصديقها في أجل أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وستكون الانطلاقة الناجحة لنظام التحقق في المنظمة من جهة وتصديق روسيا على الاتفاقية من جهة أخرى أهم تطورين في مجال نزع السلاح الكيميائي في العالم في عام ١٩٩٧. وعندما يتحقق هذان التطوران فإن بإمكان المجتمع الدولي أن يتطلع بثقة أكبر إلى أفق استحداث عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وهناك بعض الدول الرئيسية الأخرى التي يُعتبر تصديقها على الاتفاقية أمرا هاما لإضفاء الطابع العالمي عليها. ونحن نبذل قصارى جهودنا لكي نجعلها تنضم في أقرب وقت ممكن. أما فيما يتعلق بالدول التي لم توقع على الاتفاقية، فإننا سنواصل بذل الجهود لنشدد على ما قد تستفيد منه من مزايا سياسية واقتصادية وتكنولوجية بالانضمام. وبازدياد عدد الدول الأطراف ستفقد الأسلحة الكيميائية مشروعيتها تدريجيا وتتعرز في الوقت نفسه القيود السياسية على تطويرها.

وعندما اضطلعت بمسؤوليتي كمدير عام للمنظمة، قمت بذلك ولي اليقين بأن الطريق أمامنا هو تعزيز الشفافية والانفتاح وإدارة منظمة غير مضخمة ونشيطة. واقتنعت بعد مرور الشهور الستة الأولى بأهمية هذا النهج. وسأعمل بدون هوادة في الشهور المقبلة على تعزيز الشفافية واستدامتها فيما يخص أنشطة الدول الأطراف العسكرية المتأثرة بالاتفاقية. كما سأقوم بكل ما في وسعي لمساعدة الاتحاد الروسي وتشجيعه على التصديق على الاتفاقية إذ يُعتبر هذا الأمر خطوة أساسية في نجاح الاتفاقية على المدى البعيد ومصداقيتها كنظام لنزع السلاح. وما زال أمامنا كثير من العمل الشاق. عند هذا الحد، ينبغي التوقف والتأمل في أن الشهور الستة الأولى من حياة الاتفاقية قد أظهرت بأن اتفاقا متعدد الأطراف لنزع السلاح هو اتفاق قابل للتطبيق وهو قيد التطبيق فعلا. وهذا في نظري ما ترجوه كل البلدان من أعماقها. وتُعتبر هذه الاتفاقية، وهي الأولى من جوانب شتى، قفزة هامة لجهود مماثلة بذلت في مجالات أخرى لنزع السلاح. ولهذا، يمكن أن نحس عن حق بالفخر والاعتزاز.